البعض الآخر موجبا ايضا لان بعض العلة لا يترتب عليها الحكم واذا اوجب الحد فيما اذا كان صبيا ومجنونا او ذو رحم محرم ظهر حق العبد في النفس والمال فيجب ذلك الا ولي فعفوا ما شاءا قصاصا وخطأ صلحا وغيرها بخلاف ما اذا كان فيهم مستأمن جواب سؤال متى ربما يقال القطع على المستأمن لا يوجب الحد كما لقطع على ذي الرحم المحرم وخود هذا في العاقلة يسقط الحد فينبغي ان يسقط وجود المستأمن فيهم ايضا فجاز عنده وقال امتناع الحد في القطع على المستأمن وجوده مالا وهو ناقص به لانه لا حد في عصمة مال المسلم اذ حرمته كحرمة دمه فلم يسقط حد قطاع الطريق عنهم لعظم على المسلمين بخلاف الامتناع في القطع على ذي الرحم المحرم فان ذلك لخلل في الجزء وهو القافلة وبالخلل تنتفي الشبهة بسقوط الحد بها واذا قطع بعض القافلة الطريق على البعض اوجب الحد وهذا من مسايل العادة في الجامع الصغير وذلك لان القافلة واحد وهو لو قتل قافلة او القاطع من اهل فلا يعفو قطعا كما لو سرق من دار بيسكن السادس فيها فانه يجب الحد وجب القصاص ان قتل عمدا او دال المال ان اخذه وهو قائم والضمان ان هلك او استهلكه ومن قطع الطريق ليلا او نهارا في المصر او من الكوفة فليس بقطاع الطريق استحسانا وهذا من المسايل المعادة في الجامع الصغير اعلم ان شرط تحقق قطع الطريق ان يكون بين القطاع وبين المصر بسيرة سفر وهو ظاهر الرواية وقد مر ذكره في اول الباب اما اذا كان في المصر او قريبا من المصر فلا يكون قطعا استحسانا وروى الفقيه ابو جعفر عن ابي يوسف ان قطعهم ليلا بسلاح يجري عليهم الحكم وان قطعوا بخشب فلا وبالليل يستوي السلاح وكذا في وجوبهم وجدا فيكون وجود القطع حقيقة ووجدا روى عن ابي يوسف ان السلاح لا يثبت فيتحقق القطع به ليلا كان او نهارا واما الخشب وان كان يثبت لكن الليل يبطل فيه الغوث فيتحقق القطع بخلاف النهار فان الغوث يلحق قبل حصول عامله ووجد الاستحسان ان سبب حد قطاع الطريق قطعه وقد ابو جد ذلك في المصر وفي قريب منه لان القطع لا يكون الا بامتناع المارة ولا يتحقق امتناع المارة في مثل هذا الموضع للحاق الغوث فلا يثبت الحكم لوجود سببه ولان قاطع الطريق يستوفي من يلين الاحكام بقطع الطريق لان الطريق لا يخلو بحفظ الامام وقطع الطريق سرقة منه وهذا ليس بسرقة منه فانه الاختلاس والاختلاس على المختلس بالحديث قال في كفاية البيهقي قيل ابو حنيفة اجاب على

عون

على عون زمانه وابو يوسف على عون زمانه لان في زمن ابي حنيفة اهل الامصار كانوا يحملون السلاح فلا يمكن لقاطع مقاتلتهم بخلاف زمن ابي يوسف والجيوش هي التي كان يمكنها التمكن من المنعة وهي اول منازل الكوفة واما عند اي حنيفة اي عند ابي يوسف بداي بالسلاح والغوث اسم للاغاثة والابطال نقيضها سواء والمارة الجماعة الذين يمرون على الطريق ولا يتحقق ذلك اي لا يتحقق قطع المارة فانهم يتحقق قطع الطريق في المصر او قريب منه لو خذا القطاع يورد المال ويعزرون ويحبسون ما تيانهم بالمنكر فان قتلوا النفس فانا عمدا قتلوا قصاصا او صلحا او عفو الاولياء ظهر حقهم حتى لا يجب الحد ولما بينا اشارة الى قوله الطاهر حق العبد واما من خنق رجلا حتى قتله فالدية على عاقلته عند ابي حنيفة وصورة المسئلة في الجامع الصغير فيما من يعقوب عن ابي حنيفة في الرجل يخنق رجلا بمخنقة خنقا حتى قتله قال الدية على عاقلته فان وجد قد خنق بعض ذلك في المصر وفي غير المصر فللامام ان يقتله وذكر المخنقة مثال الخواص واراد بها ان الفعل في المصر او قريبا منه كذلك وذكر المصر وغير المصر من الخواص ايضا قال الشيخ الامام السرخسي المخنقة الخناق مع الوتد وما يجري مجراه وليس ذلك بشرط لكنه بنى على العادة والواجب الدية دون القصاص عند ابي حنيفة لانه لا يوجبه بالمثقل وهذا في معناه وسوف يجيء البحث في المثقل في الديات انشاء الله تعالى واما اذا اعتاد هذا الفعل في قتل عند ابي حنيفة انه سياسة كانه سعى في الارض بالفساد والقتل لا يجب القصاص فيجب دفع شره بالقتل واما من خنق رجلا بالتخفيف اي اعصر حلقه ومعصوره الخنق بكسر النون ولا يقال بالسكون كذا امن الفراء والخناق بكسر الخاء وتخفيف النون اسم شيء خنقت به من حبل او ثوب كذا في الجمهرة وهو مأمور من قوم يخنقون خناق والخناق فاعل ذلك الفعل وقوله وان خنق نبوة بالتشديد سماعا وعقيقا لان التفعيل للتكثير بداي بسبب التخنق والله اعلم

كتاب السير

تناسب الحدود والسير من حيث ان كلا من الحدود والجهاد حسن لمعنى في غيره لا في عينه فالمعنى الحسن يحصل فيهما جميعا بفعل المامور به بدون الاتيان بفعل المنهي عنه وذلك المعنى في الحدود الزجر عن المعاصي وفي الجهاد دفع اعداء الله تعالى لكن قدم الحدود على السير لانها تقع بين الاسلام غالبا او على الخصوص كما في حق الشرب بخلاف الجهاد فانه تقع مع الكفار فتقديم الاحكام المتعلقة باصل الاسلام كان اولى ولان الجهاد زجر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)